



## قرار امت رئیس الجمهورية

قرر :

مادة وحيدة — حين السيد / حسين ذو الفقار صبرى مستشاراً بريادة الجمهورية وبجلس الوزراء باهية سنوية قدرها ١٨٨٤ جنيهها بصفة شخصية على أن يأخذ الفرق بين هذه الماهية وماهية مستشار ١٤٠٠ جنيه خصماً من دفور الباب الأول من ميزانية رياضة الجمهورية وبجلس الوزراء.

صدر بريادة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٤ يوليه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية

١٢٥-

تعيين مستشار بريادة الجمهورية ومجلس الوزراء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٧ بربط  
ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ،

## قرار

”مادة ١ - يتول رؤساء المصانع ومديرو الادارات والاقسام والحكداريون ورؤساء الوحدات النظامية ووكلاء ومساعدو الحكدارين وكبار معلمى كلية البوليس ومقتنشو مصلحة التفتيش العام بالوزارة ومقتنشو البوليس بالمحافظات والمديريات وأمورو المراكز والأقسام والبنادق أو من ينوبونه من الضباط كل في دائرة اختصاصه التحقيق الادارى مع موظفى هيئة البوليس وموظفى مصلحة السجون المنصوص عليهم في المادة الأولى من القرار بهائون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، فيما يقع منهم من إهمال أو يقدم ضدهم من شكاوى“ .

”مادة ٢ - يتول رؤساء قوات البوليس ومديرو المناطق بمصلحة السجون وأمورو السجون أو من ينوبونه من الضباط كل في دائرة اختصاصه ، التحقيق الادارى مع الكومنيلات والحراس والصولات وضباط الصف والعساكر والخفراء النظاميين فيما يقع منهم من إهمال أو يقدم ضدهم من شكاوى“ .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريماً في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٤ يوليه سنة ١٩٥٧)

ذكر يا محيى الدين

## وزارة الداخلية

### قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧

بتعديل أحكام القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحقوق  
الادارية مع موظفى هيئة البوليس

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحقوق  
الادارية مع موظفى هيئة البوليس ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ بفصل  
مصلحة السجون عن وزارة التربية وإعادتها إلى وزارة الداخلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن  
سريان أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس على  
الحراس والصولات وضباط الصف والعساكر بمصلحة السجون ،

وعلى ما أرائه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ١١ و ١٢ من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥  
المشار إليه النصان الآتيان :